

17 April 2013  
Arabic  
Original: Chinese

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

## نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من الصين

الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

١ - إن الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية، والتخلص من خطر الحرب النووية وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، هي أمور تخدم المصالح والمنافع المشتركة للبشرية.

٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً مشتركة للسعي إلى إرساء مفهوم أمني جديد قائم على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتنسيق، وأن يحترم احتراماً كاملاً الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لدى جميع البلدان وأن يتكيف مع هذه الشواغل، وأن يحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وأن يهيئ بيئة أمنية دولية سلمية ومستقرة، وأن يوجد الظروف اللازمة لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

٣ - ومن المهم الالتزام بتعددية الأطراف، والحفاظ على سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعالميتها وفعاليتها، والالتزام بالآليات المتعددة الأطراف القائمة، وإفساح المجال كاملاً أمام دورها، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، كي يتسنى تقديم الدعم القانوني والضمانات المؤسسية لعملية نزع السلاح النووي.

٤ - ومع المنحى المتعمق الذي تتخذه العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ينبغي أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة لمواصلة اتخاذ تدابير فعالة من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تنفيذاً شاملاً. وينبغي التعامل على الوجه السليم مع العلاقة القائمة بين نزع



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-29392 (A)



السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة.

٥ - وينبغي أن تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالخطر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية، وأن تفي بكل دقة بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتعهد علناً بأنها لن تسعى إلى حيالة الأسلحة النووية بشكل دائم.

٦ - وينبغي أن يتبع نزع السلاح النووي مبادئ تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي وكفالة الأمن غير المنقوص للجميع وتعزيزه خطوة بخطوة.

٧ - وتحمل الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة ورئيسية عن نزع السلاح النووي وينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في تحقيق انخفاض كبير لتلك الترسانات على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وملزم قانوناً، بما يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام والشامل. وعندما تصبح الظروف مواتية، ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الانضمام أيضاً إلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

٨ - وينبغي عدم استحداث أو نشر منظومات القذائف الدفاعية العالمية التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والتعاون الدولي في هذا الصدد، وذلك لتفادي عرقلة الجهود الدولية لنزع السلاح النووي. ويؤدي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار على الصعيد العالمي، وإلى تهيئة البيئة الأمنية الدولية اللازمة لنزع السلاح النووي.

٩ - وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي للبلدان التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك على وجه السرعة حتى يتسنى بدء نفاذ المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة وفقاً لما تنص عليه الأحكام ذات الصلة. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل التقيد بوقفها الاختياري للتجارب النووية.

١٠ - ومؤتمر نزع السلاح في جنيف هو المنتدى الوحيد المناسب للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة كهذه في المؤتمر في أقرب فرصة بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية. وينبغي للمؤتمر أيضاً أن يبدأ العمل الموضوعي بشأن قضايا نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١١ - وفي سبيل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي العام والشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في وقت مناسب، خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق تتألف من إجراءات مرحلية، من بينها إبرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية.

١٢ - وقبل إبرام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ التدابير التالية للحد من خطر الحرب النووية، وتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية الوطنية وزيادة الثقة المتبادلة بين الدول:

(أ) نبذ سياسة الردع النووي القائمة على الاستعمال الأول للأسلحة النووية؛

(ب) وفاء الدول بالتزاماتها بعدم توجيه أسلحتها النووية لضرب أية بلدان، أو أن تدرج أية بلدان كأهداف لضربات نووية؛

(ج) التعهد بألا تكون الدولة المستعمل الأول للأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف؛ والتعهد دون شرط بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها، ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وإبرام صكوك قانونية دولية ذات صلة؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق المعنية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وفقاً للظروف الإقليمية واستناداً إلى مشاورات واتفاقات طوعية؛

(هـ) نبذ سياسة "المظلة النووية" وممارسة "المشاركة النووية". وينبغي للبلدان التي تنشر أسلحة نووية في الخارج أن تسحب جميع هذه الأسلحة وتعيدها إلى الوطن؛

(و) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب إطلاق أسلحة نووية سهواً أو من غير إذن.

١٣ - وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز سلطتها أمران في غاية الأهمية. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.